"أثر خصائص لجنة المراجعة على جودة الإفصاح قبل وبعد تبني معايير المحاسبة الدولية: دراسة تطبيقية على شركات المساهمة السعودية"

THE IMPACT OF AUDIT COMMITTEE CHARACTERISTICS ON DISCLOSURE QUALITY BEFORE AND AFTER IASs ADOPTION: AN EMPIRICAL STUDY ON SAUDI JOINT STOCK COMPANIES

خلود عوض الله السلمي

طالبة دكتوراه، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية

محاضر، كلية إدارة الأعمال، جامعة جدة، المملكة العربية السعودية

عبد اللطيف محمد باشيخ

أستاذ دكتور، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية

حلمي عبد الحميد بوشناق

أستاذ مشارك، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية

المستخلص

تهدف الدراسة إلى بيان أثر خصائص لجنة المراجعة (حجم اللجنة، واستقلاليتها، وعدد اجتماعاتها) على جودة الإفصاح في الشركات المساهمة السعودية قبل وبعد تبني معايير المحاسبة الدولية. اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي، واستخدام أساليب جمع البيانات الكمية وتحليلها في الجانب التطبيقي، وشملت عينة الدراسة (98) شركة غير مالية مدرجة في السوق المالية السعودي (تداول) خلال الفترة (2011م-2022م)، وتم تقسيمها إلى فترتين: الفترة الأولى (2011م-2016م) تمثل مرحلة ما قبل تبني معايير المحاسبة الدولية، والفترة الثانية (2017م-2022م) تعكس مرحلة ما بعد تبني هذه المعايير. واستندت الدراسة إلى نظريات الوكالة، والاعتماد على الموارد، والإشراف لتوفير إطار نظري يفسر أثر خصائص لجنة المراجعة على جودة الإفصاح، وتم تحليل البيانات باستخدام التحليل الوصفي وتحليل الانحدار المتعدد لاختبار العلاقة بين المتغيرات. أظهرت النتائج قبل تبني المعايير الدولية أن خصائص لجنة المراجعة (حجم اللجنة واستقلاليتها) كان لها تأثير إيجابي معنوي على جودة الإفصاح، بينما لم يكن لعدد اجتماعات اللجنة أي تأثير. في المقابل، أظهرت النتائج بعد تبني المعايير الدولية أن تأثير حجم اللجنة استمر إيجابيًا، بينما تلاشى تأثير استقلالية اللجنة، واستمر عدد اجتماعات اللجنة دون تأثير يذكر. وأخيرًا، تضيف هذه الدراسة إسهامًا إلى الأدبيات المحاسبية والحوكمة من خلال تقديم دليل من البيئة السعودية حول بيان أثر خصائص لجنة المراجعة على جودة الإفصاح قبل وبعد تبني معايير المحاسبة الدولية.

الكلمات المفتاحية: خصائص لجنة المراجعة، جودة الإفصاح، معايير المحاسبة الدولية.

Abstract:

This study aims to examine the impact of audit committee characteristics (committee size, independence, and number of meetings) on the disclosure quality in Saudi joint-stock companies before and after the adoption of International Accounting Standards(IASs).The study adopted an inductive approach. The sample included (98) non-financial companies listed on the Saudi Stock Exchange (Tadawul) during the period (2011-2022).The study relied on agency theory, resource dependence theory, and stewardship theory to provide a theoretical framework explaining the impact of audit committee characteristics on disclosure quality, and the data were analyzed using descriptive analysis and multiple regression analysis. The results showed that before the adoption of international standards, audit committee characteristics (committee size and independence) has a significant positive impact on disclosure quality, while the number of committee meetings has no significant impact. In contrast, the results after the adoption of IASs indicated that the impact of committee size remained positive, while the impact of committee independence disappeared, and the number of committee meetings continued to have no significant impact. Finally, this study contributes to literature by providing evidence from the Saudi environment on the impact of audit committee characteristics on disclosure quality before and after the adoption of international accounting standards.

Keywords: audit committee, disclosure quality, IASs.

1- المقدمة

أثارت الانهيارات الأخيرة في بعض الشركات العالمية الكبرى قلقًا واسع النطاق بين المستثمرين والجهات التنظيمية والأكاديميين، حيث كشفت هذه الأزمات عن وجود قصور في حوكمة الشركات (Srinivasan, 2005). وقد دفع هذا الأمر الهيئات التنظيمية العالمية والمحلية إلى زيادة التركيز على دور لجنة المراجعة، باعتبارها عنصرًا حيويًا في تعزيز الثقة والشفافية في التقارير المالية للشركات، وذلك من خلال ضمان الالتزام بمعايير حوكمة الشركات (Deloitte,2018). تعتبر لجنة المراجعة أداة رقابية فعّالة تساعد مجلس الإدارة في اتخاذ قرارات سليمة، حيث تعمل كحلقة وصل بين مجلس الإدارة وكلٍّ من المراجعة الداخلية والخارجية، وذلك من خلال الرقابة على أداء المراجع الداخلي، والإشراف على تعيين المراجع الخارجي وتحديد أتعابه، ومراجعة خططه، بالإضافة إلى دراسة التقارير المالية وملاحظات المراجع الخارجي عليها. كما تلعب اللجنة دورًا جوهريًا في تلبية احتياجات المستثمرين من خلال ضمان توفير معلومات مالية واضحة (هيئة السوق المالية،2023م، ب)؛ مما يعزز جودة الإفصاح.

وبناءً على نظرية الوكالة، تساهم لجنة المراجعة في تقليل تكاليف الوكالة عن طريق الحد من مشكلة عدم تناسق المعلومات، وبالتالي تعزيز ثقة المستثمرين في نظام إعداد التقارير المالية (Jensen & Meckling, 1976). وتعتبر جودة الإفصاح عن التقارير المالية عاملاً أساسيًا في بناء هذه الثقة، حيث إن الشركات التي تتميز بمستوى عالٍ من جودة الإفصاح غالبًا ما تحقق أداءً أفضل في سوق الأسهم(Penman, 2007) ، كما تساهم جودة الإفصاح في تقليل عدم تناسق المعلومات بين الشركات والمستثمرين (Jiang et al., 2011) لذلك، فإن تحسين جودة الإفصاح عن البيانات المالية يُعد أمرًا ضروريًا لدعم الأسواق المالية، حيث يحتاج المستثمرون على معلومات دقيقة وموثوقة لاتخاذ قراراتهم الاستثمارية بثقة.

بالإضافة إلى ذلك، تلعب خصائص لجنة المراجعة دورًا محوريًا في تعزيز جودة الإفصاح، وذلك من خلال تحسين كفاءتها في أداء مهامها الرقابية. وقد أكدت بعض الدراسات السابقة على أهمية حجم اللجنة واستقلاليتها وعدد اجتماعاتها كعوامل مؤثرة في فعاليتها. فقد أوضح (Pincus et al., 1989) أن لجان المراجعة الأكبر حجمًا تساهم في تحسين جودة التقارير المالية، نظرًا لما تتمتع به من تنوع في المهارات والخبرات، مما يدعم دورها الأساسي في الإشراف على الإفصاح. وبالمثل، أشارت دراسات أخرى إلى أن استقلالية أعضاء اللجنة تلعب دورًا جوهريًا في تعزيز جودة الإفصاح (Nawafly & Alarussi, 2019). كما أن اللجان التي تعقد اجتماعات دورية ومنتظمة تكون أكثر قدرة على ممارسة مهامها الإشرافية والرقابية مقارنة باللجان التي تجتمع أقل (Menon & Williams, 1994). وبالتالي، يمكن الاستنتاج أن خصائص لجنة المراجعة تعد من العوامل الحاسمة في تحسين جودة الإفصاح، مما يعزز الشفافية ويزيد من ثقة المستثمرين في المعلومات المالية المنشورة.

وفي السياق المحلي، أولت الهيئات المنظمة لسوق المال السعودي اهتمامًا كبيرًا بحتمية تحسين حوكمة الشركات من خلال تنفيذ إصلاحات قانونية ومؤسسية، لا سيما عقب انهيار

السوق السعودي في بداية عام (2006م). من بين هذه الإصلاحات، أصدرت الهيئة لائحة حوكمة الشركات بحلة جديدة بموجب القرار رقم (8 - 16 - 2017) وتاريخ(1438/5/16هـ) الموافق(2017/2/13م) وبناء على نظام الشركات الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/3) وتاريخ (1437/1/28ه). (هيئة السوق المالية، 2023م، أ)، وتضمن الباب الرابع من هذه اللائحة لجان الشركة، حيث يحق لمجلس الإدارة تشكيل لجاناً متخصصة وفقا لحاجة الشركة؛ وذلك من خلال إجراءات عامة يضعها المجلس تتضمن تحديد مهمة كل لجنة ومدة عملها والصلاحيات المخولة لها وكيفية رقابة مجلس الإدارة عليها. وتضمنت اللائحة شرح مفصل لأربع لجان: لجنة المراجعة ولجنة المكافآت ولجنة الترشيحات ولجنة المخاطر؛ وبحسب المادة الرابعة والخمسون في لائحة حوكمة الشركات السعودية، فإن لجنة المراجعة تشكل بقرار من الجمعية العامة العادية للشركة، على أن يكون من بينهم عضو مستقل على الأقل، وألا تضم أياً من أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين، ويجب ألا يقل عدد أعضاء اللجنة عن ثلاثة وألا يزيد عن خمسة، وأن يكون من بينهم مختص بالشؤون المالية والمحاسبية، كما يجب أن يكون رئيس لجنة المراجعة عضواً مستقلاً (هيئة السوق المالية،2023م، ب).

ومؤخراً، شهد السوق السعودي تحولاً كبيراً حيث قرر مجلس إدارة الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين تبني المعايير الدولية للمحاسبة التي أصدرتها لجنة المعايير الدولية للمحاسبة (IASB) بشكل شامل بعد اعتمادها من الهيئة. وبدأ تطبيقها على القوائم المالية للشركات المدرجة في السوق المالية اعتباراً من (1-1-2017م) (الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، 2017). تساهم معايير المحاسبة الدولية في تعزيز حوكمة الشركات من خلال توفير إطار واضح للإفصاح المالي (Agyei-Mensah, 2013)، مما يعزز الرقابة الداخلية ويقلل من الفساد والممارسات غير الأخلاقية. يُعتبر اعتماد هذه المعايير تحولاً جوهرياً في بيئة الإفصاح، حيث تقدم معايير المحاسبة الدولية إطاراً موحداً لإعداد التقارير المالية، مما يضمن أن جميع الشركات تقدم معلومات مالية بطريقة شفافة وموثوقة. وهذا من شأنه تعزيز الثقة بين المستثمرين والأطراف المعنية الآخرين (Tran et al., 2019). ومن المتوقع أن يؤثر هذا التغيير بشكل بارز على عملية إعداد التقارير المالية.

ومن هنا نبعت فكرة هذه الدراسة؛ بهدف تقديم دليل من البيئة السعودية عن بيان أثر خصائص لجنة المراجعة المتمثلة في (حجم لجنة المراجعة، واستقلاليها، وعدد اجتماعاتها) على جودة الإفصاح قبل وبعد تبني معايير المحاسبة الدولية كدراسة تطبيقية على شركات المساهمة السعودية.

استناداً إلى طبيعة مشكلة الدراسة وهدفها، سيتم توزيع البحث إلى خمسة أقسام رئيسة. تضمن القسم الأول مقدمة الدراسة وطبيعة مشكلتها، بينما يركز القسم الثاني على الخلفية النظرية، وقد خُصص القسم الثالث لاستعراض الدراسات السابقة وتطوير الفرضيات، في حين يتناول القسم الرابع وصف منهجية الدراسة، أما القسم الخامس فيتعلق بعرض ومناقشة النتائج المستخلصة من الدراسة التطبيقية، وأخيرًا، يخصص القسم السادس والأخير لعرض النتائج والتوصيات المستخلصة.

2- الإطار النظري للدراسة

لجنة المراجعة هي لجنة تشغيل تابعة لمجلس إدارة الشركة، مسؤولة عن الإشراف على التقارير المالية والإفصاح عنها، وتعتبر هذه اللجنة من آليات حوكمة الشركات المؤثرة كونها تدعم مجلس الإدارة في الاضطلاع بمسؤولياته في إدارة الشركة (Bedard & Gendron, 2010)، وتعتبر لجنة المراجعة جهة مستقلة تراقب أعمال الشركة ونظم المراقبة فيها، وتمثل حلقة الوصل بين الإدارة والمراجع الخارجي، وترتبط اختصاصاتها بوظائف المراجعة الداخلية والخارجية معاً فهي المسؤولة عن ترشيح المراجع الخارجي، ومتابعة الأمور المتعلقة بالتعاقد معه؛ لذلك يستند عليها نظام حوكمة الشركات الفعال. وإن طبيعة نطاق هذا الدور تختلف حسب فلسفة مجلس الإدارة وهيكل تكوينه في كل شركة (Investopedia,2020). ويتمثل الدور الرئيسي للجنة في مساعدة مجلس الإدارة في أداء مهامه الرقابية والإشرافية داخل الشركة، من خلال الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية ومراجعتها، ومن ثم تقديم التقارير والتوصيات للمجلس (Pincus et al., 1989).

كما حددت المادة الخامسة والخمسون من لائحة حوكمة الشركات اختصاصات لجنة المراجعة ومسؤولياتها في مراقبة أعمال الشركة وضمان سلامة ونزاهة التقارير والقوائم المالية وأنظمة الرقابة الداخلية، حيث تتضمن مهام اللجنة دراسة ومراجعة القوائم المالية الأولية والسنوية قبل تقديمها لمجلس الإدارة وإبداء الرأي والتوصية بشأنها لضمان نزاهتها وعدالتها وشفافيتها، وإبداء الرأي الفني بناءً على طلب مجلس الإدارة، وفحص المسائل المهمة وغير المألوفة في التقارير المالية، والتحقيق في المسائل المثارة من قبل المدير المالي أو مسؤول الالتزام أو مراجع الحسابات، والتحقق من التقديرات المحاسبية في المسائل الجوهرية، ودراسة السياسات المحاسبية المتبعة، ودراسة ومراجعة نظم الرقابة الداخلية والمالية وإدارة المخاطر، ودراسة تقارير المراجعة الداخلية ومتابعة تنفيذ الإجراءات التصحيحية، والرقابة والإشراف على أداء المراجع الداخلي، والتوصية بتعيين مدير وحدة أو إدارة المراجعة الداخلية أو المراجع الداخلي، وترشيح مراجعي الحسابات وعزلهم وتحديد أتعابهم وتقييم أدائهم، والتحقق من استقلالهم ومراجعة نطاق عملهم وشروط التعاقد، ومراجعة خطة مراجع الحسابات والإجابة عن استفساراتهم ودراسة تقاريرهم وملاحظاتهم على القوائم المالية، ومراجعة نتائج تقارير الجهات الرقابية والتحقق من التزام الشركة بالأنظمة واللوائح ومراجعة العقود والتعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة، بهدف ضمان حماية حقوق المساهمين والمستثمرين من خلال نزاهة العمليات المالية والإدارية (هيئة السوق المالية،2023م، ب).

توفر هذه الدراسة نظرة ثاقبة بالاعتماد على نظرية الوكالة ونظرية الاعتماد على الموارد ونظرية الإشراف في تحليل وتفسير تأثير خصائص مجلس الإدارة على جودة الإفصاح. ترى نظرية الوكالة أن العلاقة بين المديرين والمساهمين قد تؤدي إلى تضارب في المصالح نتيجة للفصل بين الملكية والإدارة (Jensen & Meckling, 1976)، مما يخلق فجوة معلوماتية قد يستغلها المديرون لتحقيق مكاسب شخصية على حساب المساهمين. ولتقليل هذا التضارب وتحسين الشفافية، تلعب لجنة المراجعة دورًا محوريًا في تعزيز جودة الإفصاح؛ حيث تراقب سلوك الإدارة، وتضمن دقة التقارير المالية، وتحد من عدم تناسق المعلومات، كما تساهم اللجنة في تقليل تكاليف الوكالة من خلال الإشراف على أنظمة الرقابة الداخلية Schmidt &

(Wilkins,2013)، مما يعزز ثقة المستثمرين ويحقق مصالح المساهمين بشكل أكثر كفاءة. وتسلط نظرية الاعتماد على الموارد الضوء على كيفية تفاعل المنظمات مع بيئتها الخارجية لتأمين الموارد اللازمة لبقائها ونموها (Pfeffer & Salancik,1978). وتوضح كيف يمكن للمنظمات أن تدير هذه العلاقات بطريقة فعّالة لضمان استمراريتها ونموها. وتظهر نظرية الإشراف كيف تلعب لجنة المراجعة دورًا حيويًا في تعزيز جودة الإفصاح وتحسين الحوكمة والحد من التأثيرات الخارجية السلبية؛ من خلال تعيين أعضاء يتمتعون بخبرات متنوعة وشبكة علاقات قوية. كما أن استقلالية اللجنة تعزز من قدرتها على مراقبة الإدارة بفعالية (Haniffa & Cooke, 2002)، مما يسهم في تقليل المخاطر المرتبطة بتضارب المصالح وضمان تدفق الموارد بطريقة تدعم استدامة الشركة ونموها.

3- الأدبيات السابقة وتطوير الفرضيات

3-1 حجم لجنة المراجعة وجودة الإفصاح

يُعد حجم لجنة المراجعة، الذي يمثل إجمالي عدد أعضائها، عاملاً حاسمًا في فاعليتها، حيث يتفاوت من شركة لأخرى بهدف ضمان توافر الخبرات والمهارات اللازمة لتحقيق الكفاءة (Majiyebo et al., 2018). فمن منظور نظرية الوكالة، قد يؤدي زيادة حجم اللجنة إلى زيادة التكاليف وتقليل الأداء (Vafeas,1999)، مما يؤثر سلبًا على حوكمة الشركات وجودة الإفصاح. بينما تدعم نظرية الاعتماد على الموارد زيادة حجم اللجنة، معتبرةً أن اللجان الأكبر حجمًا تمتلك قدرة أفضل على متابعة المهام بفضل تنوع المواهب والخبرات بين أعضائها (Pearce & Zahra, 1992)، مما ينعكس إيجابًا على جودة الإفصاح. وقد بحثت عدد من الدراسات في بيئات اقتصادية مختلفة حول الحجم المناسب لأعضاء لجنة المراجعة وتأثير دورها الإشرافي والرقابي على جودة الإفصاح، وتضاربت الآراء في هذا الشأن. ففي الولايات المتحدة، وجدت دراسة (Fleo et al., 2003) علاقة إيجابية بين حجم لجنة المراجعة وجودة التقارير المالية والإفصاح، مشيرة إلى أن اللجان الصغيرة قد تعاني من قيود في الموارد. وبالمثل، توصلت دراسة (Agyei-Mensah, 2019) في غانا ودراسة (Nawafly & Alarussi, 2019)في ماليزيا إلى أن حجم لجنة المراجعة يؤثر إيجابًا على جودة الإفصاح في التقارير المالية. وعلى النقيض من ذلك، أشارت دراسة (Asmar et al., 2018)في فلسطين إلى وجود علاقة سلبية بين حجم لجنة المراجعة وجودة الإفصاح، حيث رأت أن نقص عدد الأعضاء قد يزيد من جودة الإفصاح. بينما ترى دراسات أخرى منظورًا مختلفًا؛ ففي الولايات المتحدة ترى دراسة (Beasley et al., 2009) أن الأهم هو فعالية اللجنة بغض النظر عن حجمها، وأن الحجم يجب أن يتناسب مع حجم الشركة وتعقيد عملياتها. وفي المملكة المتحدة ترى دراسة (Sulaiman, 2017) أن حجم لجنة المراجعة لا يؤثر على جودة الإفصاح، طالما أن اللجنة فعالة وتخصص وقتًا كافيًا للإشراف على المراجعة. وبالمثل، كشفت دراسة (Katmon, 2021) في المملكة المتحدة ودراسة(Kolawole et al., 2024)

في نيجريا، انه لا توجد علاقة كبيرة بين حجم لجنة المراجعة وجودة الإفصاح أو جودة التقارير المالية.

وقد ذكرت لائحة حوكمة الشركات السعودية انه يجب ألا يقل عدد أعضاء لجنة المراجعة عن ثلاثة وألا يزيد عن خمسة (هيئة السوق المالية،2023م، ب)، اذاً بناء على ما سبق، واعتماداً على نظرية الاعتماد على الموارد؛ تفترض الدراسة الحالية الآتي:

الفرضية (1-أ): يوجد تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية لحجم لجنة المراجعة على جودة الإفصاح قبل تبني معايير المحاسبة الدولية.

الفرضية (1-ب): يوجد تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية لحجم لجنة المراجعة على جودة الإفصاح بعد تبني معايير المحاسبة الدولية.

2-3 استقلالية لجنة المراجعة وجودة المراجعة

يُقصد باستقلالية لجنة المراجعة أي استقلالية أعضاءها؛ والعضو المستقل هو الذي يتمتع باستقلال تام في مركزة وقرارته ولا ينطبق عليه عوارض الاستقلال، أي أن يكون العضو قادرًا على ممارسة مهامه وإبداء آرائه والتصويت على القرارات بموضوعية وحياد، ويتنافى مع استقلالية العضو وجود علاقات أو ظروف تؤثر أو قد تؤثر على حياده واستقلاله. وعلى سبيل المثال لا الحصر، امتلاك العضو أو أقاربه (5%) أو أكثر من أسهم الشركة أو مجموعة مرتبطة، أو كونه ممثلًا لشخصية اعتبارية تمتلك (5%) أو أكثر من أسهم الشركة، أو وجود صلة قرابة مع أعضاء مجلس الإدارة أو كبار التنفيذيين، أو امتلاك مصلحة في العقود والأعمال مع الشركة (هيئة السوق المالية،2023م، ب). تُعتبر استقلالية أعضاء لجنة المراجعة جوهرية لضمان موضوعية القرارات وعدم تأثرها بالضغوط الخارجية، خاصةً من الإدارة العليا (Bronson et al., 2009). فهي تعزز قدرة اللجنة على أداء مهامها الرقابية بكفاءة، حيث تعتمد قوة اللجنة وفعاليتها بشكل كبير على مدى استقلالية أعضائها (Dhaliwal et al., 2010). من منظور نظرية الوكالة، تُعد استقلالية الأعضاء عاملاً حاسمًا في جودة البيانات المالية والإفصاح (Wilkins, & Schmidt, 2013)، إذ تضمن تقديم معلومات موثوقة وشفافة. وتتفق نظرية الاعتماد على الموارد مع هذا الرأي، مؤكدةً أن استقلالية الأعضاء تمكن اللجنة من الاستفادة القصوى من خبراتهم ومواردهم (Haniffa & Cooke, 2002). وعلى النقيض من ذلك، تعارض نظرية الإشراف هذا المبدأ، حيث ترى أن الأعضاء المستقلين قد يفتقرون إلى المعرفة المتعمقة بالشركة ونقاط قوتها وضعفها، مما يقلل من قدرتهم على المساهمة الفعالة في اللجنة (Davis et al., 1997). وبالتالي، قد لا يكون لاستقلاليتهم تأثير كبير على جودة الإفصاح.

وقد تناولت الدراسات السابقة موضوع استقلالية لجنة المراجعة وعلاقتها بجودة الإفصاح وكانت النتائج متفاوتة؛ حيث كشفت دراسة (Ho & Wong , 2001)عند قياس جودة الإفصاح للشركات المدرجة في هونغ كونغ، أن استقلالية لجنة المراجعة تعتبر عامل مهم في تفسر تباين جودة الإفصاح بين الشركات. وقد ذكرت دراسة (Brown et al.,

(2011في فرنسا أن استقلالية اللجنة عنصرًا أساسيًا في حوكمة الشركات الفعالة وجودة التقارير المالية، وبالتالي تؤثر على جودة الإفصاح. وفحصت دراسة (Filfilan, 2016) استقلالية اللجنة كآلية من أليات حوكمة الشركات وتأثيرها على جودة إفصاح الشركات في المملكة العربية السعودية وأستراليا، وأظهرت النتائج أن زيادة نسبة الأعضاء المستقلين يزيد من جودة الإفصاح في البيئتين. كما فحصت دراسة (Anis, 2016) العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة الإفصاح في المملكة المتحدة، وأثبتت النتائج وجود علاقة إيجابية بين استقلالية لجنة المراجعة وجودة الإفصاح. واختبرت دراسة (Nawafly & Alarussi, 2019) العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة وجودة الإفصاح للشركات في ماليزيا، وأظهرت النتائج أن وجود أعضاء مستقلين يلعب دور هاماً في التأثير إيجابيا على جودة الإفصاح. وفي المقابل، أظهرت بعض الدراسات نتائج مغايرة. فقد توصلت دراسة (Archambeault et al., 2008)، التي أُجريت أيضًا في الولايات المتحدة، إلى وجود علاقة سلبية بين استقلالية لجنة المراجعة وجودة الإفصاح. وسارت على النهج نفسه دراسة (Eng & Mak, 2003) في سنغافورة، حيث أظهرت وجود علاقة سلبية بين استقلالية اللجنة وجودة الإفصاح الطوعي. أما بعض الدراسات الأخرى، فقد أفادت بعدم وجود تأثير واضح لاستقلالية لجنة المراجعة على جودة الإفصاح. من بينها دراسة (Al-Janadi et al., 2013)في السعودية، ودراسة (Katmon, 2021)في المملكة المتحدة، وكذلك دراسة (Kolawole et al., 2024)في نيجيريا، التي لم تجد علاقة معنوية بين استقلال اللجنة وجودة التقارير المالية، وبالتالي جودة الإفصاح .

وقد ذكرت لائحة حوكمة الشركات السعودية انه يجب أن يكون من بين أعضاء لجنة المراجعة، عضو مستقل على الأقل، كما يجب أن يكون رئيس لجنة المراجعة عضواً مستقلاً (هيئة السوق المالية،2023م، ب)، اذاً بناء على ما سبق، واعتماداً على نظرية الوكالة ونظرية الاعتماد على الموارد؛ تفترض الدراسة الحالية الآتي:

الفرضية (2-أ): يوجد تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية لاستقلالية لجنة المراجعة على جودة الإفصاح قبل تبني معايير المحاسبة الدولية.

الفرضية (2-ب): يوجد تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية لاستقلالية لجنة المراجعة على جودة الإفصاح بعد تبني معايير المحاسبة الدولية.

3-3 عدد اجتماعات لجنة المراجعة وجودة الإفصاح

حتى تعمل لجنة المراجعة كآلية فعالة لحوكمة الشركات، يجب أن تحافظ على نشاطها الدائم؛ إذ أن أنشطة واجتماعات لجنة المراجعة -على وجه الخصوص- مهمة كونها تضع الأسس والضوابط التي يتم تطبيقها على عملية مراقبة ومراجعة التقارير المالية (Barua et al., 2010)، ونظرًا لصعوبة ملاحظة وقياس النشاط، استخدمت الدراسات عدد الاجتماعات للدلالة على الاجتهاد واستمرار النشاط (Buallay & Al-Ajmi 2020)، وترى نظرية الوكالة أن أي آلية تساعد على تحسين أداء الإدارة تجاه مصلحة المساهمين يمكن أن تخفف من مشكلة الوكالة(Laksamana, 2008)، لذلك يمكن اعتبار عدد اجتماعات لجنة المراجعة عامل مهم في التخفيف من مشكلة عدم تناسق المعلومات و زيادة الإفصاح والشفافية.

وقد تبين من مراجعة الأدبيات السابقة اختلاف النتائج حول تأثير عدد اجتماعات لجنة المراجعة على جودة الإفصاح. فقد جادل (Menon & Williams, 1994)بأن اللجان التي تجتمع بشكل متكرر قد تلعب دورًا إشرافيًا أكثر فاعلية. وأظهرت دراسة (Fleo et al., 2003)في أمريكا وجود علاقة إيجابية بين عدد اجتماعات لجنة المراجعة وجودة التقارير المالية والإفصاح. وبالمثل في المملكة المتحدة، كشفت دراسة (Song & Windram, 2004)أن عدد اجتماعات اللجان ومستوى استقلالها يعتبران عاملين مهمين في زيادة جودة التقارير المالية والإفصاح عنها. واستنتج الباحثان (Bédard & Gendron, 2010) أن لجان المراجعة تلعب دورًا محوريًا في تحسين نظام التقارير المالية لكن فعاليتها تعتمد بشكل كبير على خصائصها مثل الاجتماعات المتكررة. وفي المملكة العربية السعودية وأستراليا، أظهرت دراسة (Filfilan, 2016) أن تكرار اجتماعات اللجنة مرتبط بشكل إيجابي بفاعليتها وبالتالي يؤثر في زيادة جودة الإفصاح. وفي نيجيريا، كشفت دراسة (Kolawole et al., 2024)أن اجتماعات اللجنة لها تأثير إيجابي كبير على جودة التقارير المالية وبالتالي تؤثر على جودة الإفصاح إيجابًا. وعلى العكس من ذلك في الولايات المتحدة، أشارت (Bronson et al., 2009; Dey, 2008) إلى وجود علاقة سلبية بين الاجتماعات المنظمة للجنة وجودة الإفصاح المرتبطة بها. وفي المقابل، استنتجت دراسة (Katmon, 2021) في المملكة المتحدة أن اجتماعات لجنة المراجعة ليس لها تأثير على جودة الإفصاح.

وقد نصت لائحة حوكمة الشركات السعودية في المادة السابعة والخمسون يجب أن تعقد لجنة المراجعة اجتماعات بصفة دورية، على أن يعقد أربع اجتماعات على الأقل في السنة، ولا يكون الاجتماع صحيحا إلا بحضور أغلبية أعضاء اللجنة (هيئة السوق المالية،2023م، ب)، اذاً بناء على ما سبق تفترض الدراسة الحالية الآتي:

الفرضية (3-أ): يوجد تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية لعدد اجتماعات لجنة المراجعة على جودة الإفصاح قبل تبني معايير المحاسبة الدولية.

الفرضية (3-ب): يوجد تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية لعدد اجتماعات لجنة المراجعة على جودة الإفصاح بعد تبني معايير المحاسبة الدولية.

4- منهجية الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة الحالية واختبار فرضياتها، تم تحليل البيانات باستخدام التحليل الوصفي وتحليل الانحدار المتعدد للكشف عن تأثير خصائص مجلس الإدارة على جودة الإفصاح في شركات المساهمة السعودية قبل وبعد تبني معايير المحاسبة الدولية وقد أثبت هذا الأسلوب فعاليته في عدد من الدراسات السابقة (Filfilan, 2016; Asmar, 2018; Nawafly & Alarussi, 2019).

4-1 مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من كافة شركات المساهمة التي يتم تداول أسهمها في سوق الأوراق المالية السعودية (تداول) خلال الفترة (٢٠١١م-٢٠٢٢م)؛ بحيث تمثل الست سنوات

الأولى (2011م - 2016م) فترة ما قبل التحول إلى معايير المحاسبة الدولية؛ بينما تمثل الست سنوات المتتالية الأخرى (2017م - 2022م) فترة ما بعد التحول إلى معايير المحاسبة الدولية. تم جمع كافة بيانات الدراسة يدوياً من التقارير السنوية وتقارير مجلس الإدارة الصادرة عن شركات العينة، حيث تتألف عينة الدراسة من (98) شركة غير مالية مدرجة في (تداول) خلال الفترة محل الدراسة، وقد تم استبعاد قطاع البنوك وشركات التأمين لاختلافهما عن القطاعات الأخرى؛ حيث تخضع لتنظيمات خاصة صادرة عن البنك المركزي السعودي، على خلاف الشركات الأخرى غير المالية الخاضعة لتنظيمات هيئة السوق المالية.

2-4 متغيرات الدراسة وطرق قياسها

تمثل جودة الإفصاح المتغير التابع للدراسة، بينما تم فحص خصائص لجنة المراجعة كمتغيرات مستقلة. ولتحييد التأثيرات الأخرى المحتملة، استخدمت الدراسة مجموعة من المتغيرات الضابطة لتحديد أثر خصائص لجنة المراجعة على جودة الإفصاح. ويوضح جدول رقم (1) المتغيرات وطرق قياسها.

جدول (1): قياس متغيرات الدراسة

المتغير	طريقة قياسه
المتغير التابع	
جودة الإفصاح	مؤشر جودة الإفصاح
المتغيرات المستقلة	
حجم لجنة المراجعة	يتم قياس هذا المتغير عن طريق حساب إجمالي عدد أعضاء لجنة المراجعة.
استقلالية لجنة المراجعة	يتم قياس هذا المتغير عن طريق حساب نسبة عدد الأعضاء المستقلين غير التنفيذيين إلى إجمالي عدد أعضاء اللجنة.
عدد اجتماعات لجنة المراجعة	يتم قياس هذا المتغير عن طريق حساب إجمالي عدد الاجتماعات المنعقدة على مدار السنة.
المتغيرات الضابطة	
حجم الشركة	اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول الشركة.
الرافعة المالية	نسبة إجمالي الالتزامات إلى إجمالي الأصول.
الربحية	نسبة صافي الدخل الإجمالي الى إجمالي الأصول.
السيولة	نسبة إجمالي الأصول المتداولة على إجمالي الالتزامات المتداولة.
عمر الشركة	عدد السنوات منذ التأسيس.
جودة المراجعة	يأخذ المتغير القيمة (1) إذا كانت الشركة تراجع من قِبل إحدى

شركات المراجعة الأربع الكبرى، وقيمة (0) خلاف ذلك.	

1-2-4 مؤشر جودة الإفصاح

في إطار سعي هذه الدراسة إلى تقييم جودة الإفصاح، تم تطوير مؤشر يعكس مستوى جودة الإفصاح في التقارير المالية للشركات محل الدراسة. وقد تم بناء هذا المؤشر بالاعتماد على مجلس معايير المحاسبة(ASB) ، والذي يوفر إطارًا مرجعيًا يحدد الخصائص النوعية للمعلومات المالية، كما تم الاعتماد على النسخة الأخيرة من الإطار المفاهيمي للتقارير المالية والذي صدر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) في سبتمبر (2010م) ، و تمت مراجعته في مارس (2018م)، و تم الاعتماد أيضا على الدراسات السابقة التي تناولت تطبيق مؤشرات الإفصاح (Haniffa & Cooke, 2002; Anis et al., 2012; Agyei-Mensah,2013; Chakroun & Hussainey,2014; Filfilan, 2016).ويتكون مؤشر جودة الإفصاح للدراسة الحالية من (32) عنصرًا (سؤالاً) مصنفًا ضمن (9) بنود رئيسة وهي: المعلومات التطلعية، تكملة واستكمال البيانات المالية، الملائمة، التمثيل الصادق، الشمولية، القابلية للفهم، القابلية للمقارنة، إمكانية التحقق، والوقتية. وتم تخصيص وزن متساوٍ لكل عنصر جودة إفصاح مذكور في المؤشر وتم استخدام منهجية الترميز الثنائي (0 إذا لم يتم الإفصاح عن العنصر المطلوب ،1 إذا تم الإفصاح)؛ ولحساب قيمة المؤشر لكل شركة، تم تحديد نسبة العناصر المفصح عنها من إجمالي (32) عنصرًا، باستخدام الصيغة التالية:

$$DQindex_{it} = \sum_{j=1}^{n_{it}} \left(\frac{d_{jit}}{n_{it}} \right)$$

حيث:

i=رقماً يميز كل شركة في العينة على حدة، على سبيل المثال i= (1،2،3.....، 11،12)

t=السنة المالية، على سبيل المثالt= (2011،2012،....، 2021،2022)

$DQindex_{it}$= مؤشر جودة الإفصاح.

n= إجمالي عدد عناصر الإفصاح، $n \geq 32$

d_j = (1) إذا تم الكشف عن العنصر (j)؛ (0) إذا لم يتم الكشف عنه.

3-4 نموذج الدراسة

لدراسة تأثير خصائص لجنة المراجعة على جودة الإفصاح واختبار فرضيات الدراسة، تم بناء نموذج التالي:

$$DQ_{it} = \beta 0 + \beta 1\ AcS_{it} + \beta 2\ AcI_{it} + \beta 3\ AcM_{it} + \beta 4\ FS_{it} + \beta 5\ LEV_{it} + \beta 6\ Prof_{it} + \beta 7\ Liqud_{it} + \beta 8\ FA_{it} + \beta 9\ AQ_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث إن: i=رقماً يميز كل شركة في العينة على حدة، t=السنة المالية، DQ= هو مؤشر الإفصاح، β0= هي القيمة الثابتة (intercept) التي تمثل قيمة (DQ) عندما تكون جميع المتغيرات المستقلة تساوي صفرًا، AcS = حجم لجنة المراجعة، AcI= استقلالية لجنة المراجعة، AcM= تكرار اجتماعات لجنة المراجعة، FS= حجم الشركة، LEV= الرافعة المالية، Prof= الربحية، Liqud= السيولة، AQ= جودة المراجعة، ε =هو معدل الخطأ، وهو يمثل الجزء من (DQ) الذي لا يمكن تفسيره بواسطة المتغيرات المستقلة.

5- نتائج الدراسة التطبيقية

5-1 التحليل الوصفي

يقدم جدول (2) إحصاءات وصفية لمتغيرات الدراسة في فترة ما قبل تبني معايير المحاسبة الدولية. تكشف النتائج أن متوسط جودة الإفصاح يبلغ (73%)، مع نطاق يتراوح بين (88%) كحد أعلى و(47%) كحد أدنى، وبانحراف معياري (6.8%). وفيما يتعلق بالمتغيرات المستقلة، يتضح أن متوسط حجم لجنة المراجعة (3) أعضاء، يتراوح بين (2) إلى (7) أعضاء، وبانحراف معياري قدره (0,73). وكما تبين أنه يبلغ متوسط استقلالية اللجنة (1.10)، مع حد أدنى (0) وحد أعلى (100)، وبانحراف معياري قدره (5,79). أما بالنسبة لعدد اجتماعات اللجنة، فقد عقدت الشركات في المتوسط (5) اجتماعات سنوية، مع حد أقصى (20) اجتماع وحد أدنى اجتماع واحد، وبانحراف معياري قدره (2,21). وبالنسبة للمتغيرات الضابطة، يشير جدول (2) إلى أن حجم الشركة، يتراوح بين (13.72) و(25.30)، بمتوسط (19.25)، وبانحراف معياري (2,65). ويبلغ متوسط الرافعة المالية لشركات العينة (37%)، مع حدود قصوى (100%) والأدنى (1,3%)، وبانحراف معياري قدره (21%). ومتوسط الربحية يبلغ (6%)، مع نطاق بين (44%) كحد أقصى و(-78%) كحد أدنى، وبانحراف معياري قدره (10%). كما سجلت متوسط السيولة عند (2.52) ضمن حد يتراوح بين (35.6) و(0,06)، وبانحراف معياري قدره (2,76). ويبلغ متوسط عمر الشركات ما يعادل (27) سنة. ومتوسط الشركات التي تعتمد على شركات المراجعة الكبرى يبلغ (61%)، مع حد أعلى (100%) وحد أدنى (0%)، وبانحراف معياري قدرة (49%).

جدول (2): الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة في فترة ما قبل تبني معايير المحاسبة الدولية

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الحد الأقصى	الحد الأدنى
المتغير التابع				
جودة الإفصاح	0.730	0.068	0.88	0.47
المتغيرات المستقلة				

حجم لجنة المراجعة	3	0.73	7	2
استقلالية لجنة المراجعة	1.10	5.79	100	0
عدد اجتماعات لجنة المراجعة	5	2.21	20	1
المتغيرات الضابطة				
حجم الشركة	19.25	2.65	25.30	13.72
الرافعة المالية	0.37	0.21	1	0.013
الربحية	0.06	0.10	0.44	0.78
السيولة	2.52	2.76	35.6	0.06
عمر الشركة	27	15.063	64	1
جودة المراجعة	0.61	0.49	1	0

ويقدم جدول (3) إحصاءات وصفية لمتغيرات الدراسة في فترة ما بعد تبني معايير المحاسبة الدولية. تكشف النتائج أن متوسط جودة الإفصاح يبلغ (81%)، ضمن نطاق يتراوح بين (91%) كحد أعلى و(62%) كحد أدنى، مع انحراف معياري قدره (5,3%). وفيما يتعلق المتغيرات المستقلة، تبين أن متوسط حجم لجنة المراجعة (4) أعضاء، يتراوح بين عضوين و (6) أعضاء، وبانحراف معياري قدره (0,78). ويبلغ متوسط استقلالية اللجنة (,77)، مع حدود من (0) إلى (100%)، وبانحراف معياري قدره (,25). وفيما يتعلق بعدد الاجتماعات، فقد عُقد في المتوسط (6) اجتماعات سنوية، مع تباين بين (0) إلى (26) اجتماعًا، وبانحراف معياري قدره (2,77). أما عن المتغيرات الضابطة، يشير جدول (3) إلى أن حجم الشركة يتراوح بين (12,9) و(25.44)، بمتوسط (19)، وبانحراف معياري قدره (2,80). بينما يبلغ متوسط الرافعة المالية (44%)، مع حدود قصوى (9,99) والأدنى (0,007)، وبانحراف معياري قدره (,48). ومتوسط الربحية يبلغ (-0,0140)، مع نطاق بين (0.39) كحد أقصى و(-11,56) كحد أدنى، وبانحراف معياري قدره (,54). كما يبلغ متوسط السيولة عند (2.18) ضمن حد يتراوح بين (27,65) و(0.005)، وبانحراف معياري قدره (2,45). ويبلغ متوسط عمر الشركات ما يعادل (34) سنة. ونسبة متوسط الشركات التي تعتمد على شركات المراجعة الكبرى (42%)، مع حد أعلى (100%) وحد أدنى (0%)، وبانحراف معياري قدره (49%).

جدول (3): الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة في فترة ما بعد تبني معايير المحاسبة الدولية

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الحد الأقصى	الحد الأدنى
المتغير التابع				
جودة الإفصاح	0.81	0.053	0.91	0.62

المتغيرات المستقلة				
حجم لجنة المراجعة	4	0.78	6	2
استقلالية لجنة المراجعة	0.77	0.25	1	0
عدد اجتماعات لجنة المراجعة	6	2.77	26	0
المتغيرات الضابطة				
حجم الشركة	19	2.80	25.44	12.9
الرافعة المالية	0.44	0.48	9.99	0.007
الربحية	-0.014	0.54	0.39	-11.56
السيولة	2.18	2.45	27.65	0.005
عمر الشركة	34	15.063	70	7
جودة المراجعة	0.42	0.49	1	0

2-5 تحليل الارتباط (تحليل ثنائي المتغير)

يوضح الجدولان (4) و (5) مصفوفات ارتباط بيرسون بين متغيرات الدراسة؛ وبما أن جميع معاملات الارتباط أقل من (0 0.8)، فإنه لا يوجد دليل على وجود مشكلة تعدد خطي بين المتغيرات(Gujarati & Porter, 2009) .

يوضح جدول (4) مصفوفة ارتباط بيرسون بين متغيرات الدراسة قبل تبني معايير المحاسبة الدولية؛ وتشير النتائج الى وجود ارتباط إيجابي ذي دلالة إحصائية عند مستوى 1% بين المتغير التابع جودة الإفصاح وجودة المراجعة (0.27)، ومع حجم لجنة المراجعة (0.24). وفيما يتعلق بالمتغيرات الأخرى، يشير الجدول (4) إلى وجود ارتباط إيجابي ذي دلالة إحصائية عند مستوى 1% بين والرافعة المالية والسيولة (0.51)، ويلاحظ أن الرافعة المالية ترتبط بعلاقة سلبية ذي دلالة إحصائية عند مستوى (1%) مع عمر الشركة (0.25-)، ومع جودة المراجعة (0.28). كما يوجد ارتباط إيجابي ذي دلالة إحصائية عند مستوى (1%) بين الربحية وعمر الشركة (0.23).

ويوضح جدول (5) مصفوفة ارتباط بيرسون بين متغيرات الدراسة بعد تبني معايير المحاسبة الدولية؛ وتشير النتائج إلى وجود ارتباط إيجابي ذي دلالة إحصائية عند مستوى (1%) بين جودة الإفصاح وجودة المراجعة (0.31)، ومع حجم لجنة المراجعة (0.24). أما بالنسبة للمتغيرات الأخرى، يوجد ارتباط سلبي ذي دلالة إحصائية عند مستوى (1%) بين الربحية والرافعة المالية (0.75-). بالإضافة إلى وجود ارتباط سلبي ذي دلالة إحصائية عند مستوى (1%) بين الرافعة المالية والسيولة (0.33-).

جدول (4): نتائج تحليل مصفوفة ارتباط بيرسون بين متغيرات الدراسة في فترة ما قبل تبني معايير المحاسبة الدولية

	DQ	AcS	AcI	AcM	FS	Lev	Prof	Liquid	FA	AQ
DQ	1									
AcS	0.24***	1								
AcI	-0.14***	-0.04	1							
AcM	0.04	0.1*	-0.04	1						
FS	0.07	0.07	-0.1*	0.11**	1					
Lev	0.11**	0.08	0.02	0	-0.15***	1				
Prof	0.14**	-0.03	0.02	-0.05	-0.05	-0.3***	1			
Liquid	-0.07	-0.07	-0.03	-0.06	0.09*	-0.51***	0.11**	1		
FA	0.08	-0.05	0.03	0.09*	-0.06	-0.25***	0.23***	-0.05	1	
AQ	0.27***	0.05	0.04	0.01	-0.06	0.28***	0.16***	-0.07	-0.19***	1

(***) مهم عند درجة معنوية (1%)، (**) مهم عند درجة معنوية (5%)، (*) مهم عند درجة معنوية (10%)

جدول (5): نتائج تحليل مصفوفة ارتباط بيرسون بين متغيرات الدراسة في فترة ما بعد تبني معايير المحاسبة الدولية

	DQ	AcS	AcS	AcS	FS	Lev	Prof	Liquid	FA	AQ
DQ	1									
AcS	0.24***	1								
AcI	-0.05	-0.02	1							
AcM	0.01	0.09*	0.01	1						
FS	0.09*	0.04	-0.03	0.02	1					
Lev	-0.06	0.04	0.06	-0.07	-0.09*	1				
Prof	0.17***	0.05	-0.03	0.05	0.05	-0.75***	1			
Liquid	-0.08	-0.12**	-0.01	0.03	0.06	-0.33***	0.06	1		
FA	0.02	0.03	0.01	0.09*	0.04	-0.07	0.03	0.06	1	
AQ	0.31***	0.18***	0.01	0.11**	-0.1*	0.01	0.09*	-0.1*	-0.14***	1

(***) مهم عند درجة معنوية (1%)، (**) مهم عند درجة معنوية (5%)، (*) مهم عند درجة معنوية (10%)

3-5 تحليل الانحدار الخطي المتعدد (تحليل متعدد المتغيرات) (Multiple linear regression)

بالنظر إلى طبيعة البيانات الطولية المستخدمة في الدراسة، تم استخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة (GMM) كأداة للتحليل الإحصائي، ويعود اختيار هذا النموذج إلى قدرته على معالجة مشكلتي التباين غير المتجانس والارتباط الذاتي، واللتين غالبًا ما تتسم بهما البيانات الطولية، مما يضمن الحصول على تقديرات أكثر كفاءة ودقة لمعلمات النموذج (Ugrinowitsch et la., 2004). ويقدم جدول (6) نتائج نموذجي الانحدار (GMM) لتقدير معاملات الانحدار التي تمثل قوة تأثير كل متغير مستقل على المتغير التابع مع وجود مجموعة المتغيرات الضابطة.

جدول (6): نتائج نموذجي الانحدار (GMM)

المتغير	فترة ما قبل تبني معايير المحاسبة الدولية نموذج (1)			فترة ما بعد تبني معايير المحاسبة الدولية نموذج (2)		
	قيمة (ف)	معامل الانحدار	الخطاء المعياري	قيمة (ف)	معامل الانحدار	الخطاء المعياري
ثابت النموذج	0.000	0.562	0.027	0.000	0.717	0.019
حجم لجنة المراجعة	0.000	*** (0.020)	0.003	0.000	*** (0.011)	0.002
استقلالية لجنة المراجعة	0.000	***(0.001)	0.000	0.293	-0.008	0.008
عدد اجتماعات لجنة المراجعة	0.785	-0.000	0.001	0.112	-0.000	0.000
حجم الشركة	0.027	**(0.002)	0.000	0.003	**(0.002)	0.000
الرافعة المالية	0.039	**(0.035)	0.017	0.306	0.010	0.010

الربحية	0.004	**(0.072)	0.025	0.003	**(0.020)	0.006
السيولة	0.956	0.000	0.001	0.699	-0.000	0.001
عمر الشركة	0.000	***(0.000)	0.000	0.076	*(0.000)	0.000
جودة المراجعة	0.000	***(0.034)	0.005	0.000	***(0.030)	0.004
معامل التحديد	18.45%			17.42%		
قيمة (ف)	F = 323.67			F = 194.06		
دلالة (ف)	P < 0.000			P < 0.000		

ويتضح من جدول (6) أن نموذجي الدراسة (1) و (2) يتمتعان بمعنوية إحصائية عالية، وأن خصائص لجنة المراجعة والمتغيرات الضابطة مجتمعة تؤثر بشكل معنوي على جودة الإفصاح؛ حيث إن اختبار والد كان معنويًا($F = 323.67, p < 0.001$) في نموذج (1)، و ($F = 194.86, p < 0.001$)في نموذج (2)؛ كما يتضح من الجدول أن النموذج (1) يفسر (18.45%) من التباين في جودة الإفصاح خلال فترة ما قبل تبني معايير المحاسبة الدولية، والنموذج (2) يفسر (17.42%) من التباين في جودة الإفصاح خلال فترة ما بعد تبني معايير المحاسبة الدولية، كما يوضح الجدول معاملات الانحدار للمتغيرات المستقلة والضابطة، والتي تفسر اتجاه وقوة الارتباط بينها وبين المتغير التابع.

يُظهر جدول (6) أن معامل متغير حجم لجنة المراجعة في نموذجي الدراسة (1) و (2) موجب وذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (1%)، مما يدعم كلاً من الفرضية (1-أ) والفرضية (1-ب). وتتوافق النتيجة مع نظرية الاعتماد على الموارد التي ترى أن زيادة حجم لجنة المراجعة يسهم في تحسين الرقابة والإشراف، وهو ما يؤدي إلى تعزيز جودة الإفصاح (Pearce & Zahra, 1992). كما تتوافق مع نتائج بعض الدراسات السابقة التي أشارت إلى وجود تأثير إيجابي لحجم لجنة المراجعة على جودة الإفصاح (Fleo et al., 2003; Mensah, 2019; Nawafly & Alarussi, 2019). ويمكن تفسير عدم تأثر العلاقة بين حجم لجنة المراجعة وجودة الإفصاح بعد تبني معايير المحاسبة الدولية بأن الدور الأساسي للجنة، المتمثل في الرقابة والإشراف، يظل ثابتًا بغض النظر عن التغييرات في المعايير. كما أن نظرية الاعتماد على الموارد تدعم هذا التفسير، حيث ترى أن اللجان الأكبر حجماً توفر موارد وخبرات متنوعة تساعد الشركات على التكيف مع المعايير الجديدة. وبالتالي، فإن تبني المعايير لم يُحدث تغييرًا جوهريًا في هذه العلاقة.

ويُظهر جدول (6) أن معامل متغير استقلالية لجنة المراجعة في نموذج (1) (موجب وذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (1%)، مما يدعم الفرضية (2-أ). وتتوافق هذه النتيجة مع نظرية الوكالة التي تؤكد أن تعيين أعضاء مستقلين في اللجنة سهم في تعزيز موثوقية وشفافية البيانات المالية (Wilkins, 2012 & Schmidt). كما تدعمها نظرية الاعتماد على الموارد، التي ترى أن استقلالية الأعضاء تمكن اللجنة من الاستفادة

القصوى من خبراتهم ومواردهم (Cooke, 2002 & Haniffa). كما تتوافق مع نتائج بعض الدراسات السابقة التي أشارت إلى وجود تأثير إيجابي لاستقلالية اللجنة على جودة الافصاح (Ho & Wong , 2001; Brown et al., 2011; Filfilan, 2016; Nawafly & Alarussi, 2019). وعلى العكس من ذلك، يُلاحظ من جدول (6) إلى أن استقلالية لجنة المراجعة لم يكن لها تأثير معنوي في نموذج (2)، وعليه يتم رفض الفرضية (2-ب). تتفق هذه النتيجة مع نظرية الإشراف التي تفترض أن الأعضاء المستقلين قد يفتقرون إلى المعرفة العميقة بظروف الشركة، مما يحدّ من قدرتهم على التأثير الفعّال في جودة الإفصاح (Davis et al., 1997). وبالتالي، قد لا تكون استقلاليتهم كافية لضمان تحسن جودة الإفصاح في ظل التغيرات التنظيمية الجديدة. وقد يعود سبب هذا الاختلاف في العلاقة إلى أنه قبل تطبيق المعايير الدولية، كانت استقلالية اللجنة تلعب دورًا أساسيًا في تعزيز جودة الإفصاح من خلال الإشراف الداخلي. ومع ذلك، بعد تبني المعايير، أصبحت جودة الإفصاح محكومة بمتطلبات أكثر صرامة من الجهات التنظيمية، مما قلل من أهمية التأثير الذي كان في السابق.

كما يُظهر جدول (6) أن معامل متغير عدد اجتماعات المجلس لنموذجي الدراسة (1)و(2) غير معنوي إحصائياً، وعليه يتم رفض الفرضية (3-أ) والفرضية (3-ب)، تشير النتائج إلى عدم وجود علاقة كبيرة بين عدد اجتماعات اللجنة وجودة الإفصاح في الشركات خلال الفترتين قبل وبعد تبني المعايير، ولا تتوافق هذه النتيجة مع نظرية الوكالة، ولكن تتوافق مع نتيجة دراسة (Katmon, 2021) التي أثبتت أنه لا يوجد تأثير لزيادة عدد اجتماعات اللجنة على جودة الإفصاح. وقد يكون السبب أن جودة الإفصاح تعتمد على عوامل أخرى مثل محتوى الاجتماعات وكفاءة التواصل بين أعضاء لجنة المراجعة، وليس فقط على عدد الاجتماعات.

وفيما يتعلق بالمتغيرات الضابطة، يوضح جدول (6) أن بعض من معاملات المتغيرات اختلفت بعد تبني المعايير والبعض بقيت لم تتغير؛ فقد بقي تأثير حجم الشركة والربحية على جودة الإفصاح معنويًا عند مستوى (5%) في الفترتين قبل وبعد تبني المعايير. أما الرافعة المالية، فقد انخفضت معنويتها لتصبح غير ذات أهمية بعد أن كانت معنوية عند مستوى (5%) قبل تبني المعايير. وبالنسبة لعمر الشركة، فقد انخفضت معنويته من

مستوى (1%) قبل تبني المعايير إلى مستوى (10%) بعده. وأخيرًا، بقي تأثير جودة المراجعة (AQ) معنويًا عند مستوى (5%) في كلتا الفترتين.

6- النتائج والتوصيات

6-1 النتائج

انتهت الدراسة الحالية إلى أن خصائص لجنة المراجعة، وتحديدًا حجمها واستقلاليتها، كان لها تأثير ملحوظ على جودة الإفصاح في الشركات السعودية قبل تطبيق معايير المحاسبة الدولية. ومع ذلك، بعد تبني هذه المعايير، استمر تأثير حجم اللجنة بينما تلاشى تأثير استقلاليتها. كما أظهرت النتائج عدم وجود تأثير لعدد اجتماعات اللجنة على جودة الإفصاح في أي من الفترتين.

6-2 توصيات الدراسة

في ضوء النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة يمكن تلخيص أهم التوصيات في الآتي:

1- تشجيع الشركات على الحفاظ على لجان مراجعة ذات حجم مناسب، مع مراعاة حجم الشركة وتعقيد عملياتها لضمان فعالية الرقابة والإشراف.
2- تركيز الشركات على جودة اجتماعات لجنة المراجعة بدلًا من مجرد عددها، وذلك من خلال تخصيص وقت لمناقشة المواضيع الجوهرية، وضمان مشاركة فعالة من جميع الأعضاء لتبادل الآراء والخبرات، مما يعزز من فعالية القرارات المتخذة.
3- تعزيز الالتزام بالمعايير المحاسبية والاستفادة منها كأداة لتعزيز الشفافية والإفصاح، مع التأكيد على أن هذه المعايير لا تلغي أهمية خصائص اللجنة، بل تكملها.

6-3 المساهمة البحثية

تقدم هذه الدراسة مساهمات نظرية وعلمية في الأدبيات من خلال نظريات الوكالة، والاعتماد على الموارد، والإشراف. حيث تعزز الدراسة

فهم تأثير خصائص لجنة المراجعة على جودة الإفصاح، مظهرةً كيف أن لجنة المراجعة تقلل من تضارب المصالح بين المديرين والمساهمين عن طريق تعزيز جودة الإفصاح، مما يحد من عدم تناسق المعلومات ويزيد من ثقة المستثمرين (Jensen & Meckling, 1976). وبالمثل، توضح نظرية الاعتماد على الموارد أن لجنة المراجعة، من خلال تكوينها من أعضاء ذوي خبرات متنوعة وعلاقات خارجية متعددة، تساهم في تأمين الموارد اللازمة للشركة وتقليل المخاطر الخارجية، مما يعزز من استدامتها ونموها (Pfeffer & Salancik,1978). وتسلط الضوء نظرية الإشراف على دور اللجنة في تعزيز الثقة والاستقلالية بين المدراء والملاك، مما يقلل من الصراعات ويساعد في توجيه الجهود نحو تحقيق أهداف مشتركة (Donaldson & Davis, 1991). ومن خلال تحليل التأثيرات قبل وبعد تبني معايير المحاسبة الدولية، تقدم الدراسة رؤى قيمة حول تطور دور لجنة المراجعة في تعزيز جودة الإفصاح استجابةً للتغيرات التنظيمية. وأخيرًا، من خلال الجمع بين هذه النظريات، توفر الدراسة إطارًا متكاملًا يساعد صناع القرار في الشركات والجهات التنظيمية على تحسين آليات الحوكمة لدعم الشفافية والإفصاح في ظل بيئة متطورة.

وتقدم هذه الدراسة رؤى عملية لصناع القرار والباحثين حول تأثير تبني المعايير الدولية على العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة وجودة الإفصاح في الشركات السعودية، مما يسهم في تطوير ممارسات الإفصاح والحوكمة في بيئة الأعمال السعودية، فقد سلطت الدراسة الحالية الضوء على التغيرات في أهمية بعض خصائص لجنة المراجعة نتيجة التعديلات التنظيمية.

6-4 القيود والدراسات المستقبلية

تخضع الدراسة الحالية لبعض القيود التي قد تفتح أفاقا بحثية جديدة، وتتمثل هذه القيود في الآتي:

1- اقتصرت الدراسة على الشركات غير المالية المدرجة في السوق المالية السعودية خلال الفترة من (2011م-2022م)، لذلك قد تتناول الدراسات المستقبلية خصائص لجنة المراجعة على جودة الإفصاح في الشركات المالية في السوق المالية السعودية، مع توسيع نطاق عينة الدراسة

لتشمل بيانات أوسع وأطول زمنياً، مما يساعد على فهم تأثير خصائص اللجنة على جودة الإفصاح بشكل أكثر دقة.

2- ركزت الدراسة على خصائص محددة للجنة المراجعة، لذا توصي الدراسة بإجراء دراسات تتناول تأثير خبرة أعضاء اللجنة وتنوعهم على جودة الإفصاح؛ كما تدعو الدراسة بإجراء المزيد من الدراسات حول تأثير عوامل أخرى، مثل هياكل الملكية، مما يفتح آفاقًا جديدة في مجال حوكمة الشركات.

3- اعتمدت الدراسة على مؤشر جودة الإفصاح كمقياس وحيد لتقييم جودة الإفصاح، ولتحقيق دقة أكبر في القياس، يُوصى بأن يستخدم الباحثون أكثر من مقياس في الدراسات المستقبلية.

مراجع الدراسة

أولا: المراجع العربية

1. الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، (2017م)، "التحول الى المعايير الدولية (المحاسبة والمراجعة)"، متاح بتاريخ(25-9-2022م) على 960efb6c-cdda-4b0e-84bc-3b2983072f22.pdf
2. هيئة السوق المالية، (2023م، أ)، "هيئة السوق المالية"، متاح بتاريخ(18-5-2023م) على (cma.org.sa) .
3. هيئة السوق المالية، (2023م، ب)، "صدور قرار مجلس الهيئة باعتماد لائحة حوكمة الشركات"، متاح بتاريخ(18-5-2023م) على (cma.org.sa).

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. Agyei-Mensah, B. K. (2013), "Adoption of international financial reporting standards (IFRS) in Ghana and the quality of financial statement disclosures", *Macrothink Institute,*

International Journal of Accounting and Financial Reporting, *ISSN*, p-p: 2162-3082.

2. Agyei-Mensah, B. K., & Yeboah, M. (2019). Effective audit committee, audit quality and earnings management: Evidence from the Ghana Stock Exchange. *International Journal of Managerial and Financial Accounting*, 11(2), 93-112.
3. Al-Janadi, Y., Rahman, R. A., & Omar, N. H. (2013). Corporate governance mechanisms and voluntary disclosure in Saudi Arabia. *Research Journal of Finance and Accounting*, *4*(4).
4. Anis, R. M. M. (2016). Disclosure quality, corporate governance mechanisms and firm value [Doctoral dissertation, University of Stirling]. University of Stirling Research Repository.
5. Archambeault, D. S., DeZoort, F. T., & Hermanson, D. R. (2008). Audit committee incentive compensation and accounting restatements. *Contemporary Accounting Research*, *25*(4), 965-992.
6. Asmar, M., Alia, M. A., & Ali, F. H. (2018). The impact of corporate governance mechanisms on disclosure quality: evidence from companies listed in the Palestine exchange. *International Journal of Economics, Commerce and Management*, *4*, 401-417.
7. Barua, A., Rama, D. V., & Sharma, V. (2010). Audit committee characteristics and investment in internal auditing. *Journal of Accounting and Public Policy*, *29*(5), 503-513.
8. Beasley, M. S., Carcello, J. V., Hermanson, D. R., & Neal, T. L. (2009). The audit committee oversight process. *Contemporary Accounting Research*, *26*(1), 65-122.
9. Bédard, J., & Gendron, Y. (2010). Strengthening the financial reporting system: Can audit committees deliver*? International journal of auditing*, *14*(2), 174-210.
10. Bronson, S. N., Carcello, J. V., Hollingsworth, C. W., & Neal, T. L. (2009). Are fully independent audit committees really necessary? *Journal of accounting and public policy***,** *28*(4), 265-280.

11. Brown, P., Beekes, W., & Verhoeven, P. (2011). Corporate governance, accounting and finance: A review. *Accounting & finance*, *51*(1), 96-172.
12. Buallay, A., & Al-Ajmi, J. (2020). The role of audit committee attributes in corporate sustainability reporting: Evidence from banks in the Gulf Cooperation Council. *Journal of Applied Accounting Research*, *21*(2), 249-264.
13. Chakroun, R., & Hussainey, K. (2014). Disclosure quality in the Tunisian capital market. *International Journal of Accounting, Auditing and Performance Evaluation*, 10(1), 1–22.
14. Davis, J. H., Schoorman, F. D., & Donaldson, L. (1997). Davis, Schoorman, and Donaldson reply: The distinctiveness of agency theory and stewardship theory. *Academy of Management. the Academy of Management Review*, *22*(3), 611.
15. Deloitte, (2018), The role of the audit committee, [Online] Available at https://www2.deloitte.com/content/dam/Deloitte/us/Documents/center-for-board-effectiveness/us-audit-committee-resource-guide-section-2.pdf(Accessed on 7 Jun. 2023).
16. Dhaliwal, D. A. N., Naiker, V. I. C., & Navissi, F. (2010). The association between accruals quality and the characteristics of accounting experts and mix of expertise on audit committees. *Contemporary accounting research***,** *27*(3), 787-827.
17. Eng, L. L., & Mak, Y. T. (2003). Corporate governance and voluntary disclosure. *Journal of accounting and public policy*, *22*(4), 325-345.
18. Felo, A. J., Krishnamurthy, S., & Solieri, S. A. (2003). Audit committee characteristics and the perceived quality of financial reporting: an empirical analysis. *Available at SSRN 401240*
19. Filfilan, A. (2016). Corporate governance, disclosure quality and financial performance: A comparative study of corporate firms in Saudi Arabia and Australia. *In Partnerships and the Research Journey*: Proceedings of the 7th Annual Postgraduate Research Conference. University of New England.

20. Gujarati, D. N., Porter, D. C., & Gunasekar, S. (2009). Basic econometrics Tata McGraw-Hill Education. New Delhi.
21. Haniffa, R. M., & Cooke, T. E. (2002). Culture, corporate governance and disclosure in Malaysian corporations. *Abacus*, 38(3), 317-349. Malaysia
22. Ho, S. S., & Wong, K. S. (2001). A study of the relationship between corporate governance structures and the extent of voluntary disclosure. *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, *10*(2), 139-156.
23. Investopedia, (2020), "Audit Committee: Definition, How They're Used, and Purpose" [Online] Available at https://www.investopedia.com/terms/a/audit-committee.asp (Accessed on 7 Jun. 2023).
24. Jensen, M. C., & Meckling, W. H. (1976). Theory of the firm: Managerial behavior, agency costs and ownership structure. In *Corporate governance* (p-p: 77-132). Gower.
25. Jiang, H., Habib, A., & Hu, B. (2011). Ownership concentration, voluntary disclosures and information asymmetry in New Zealand. *The British Accounting Review*, *43*(1), 39-53.
26. Katmon, N. (2021). Comprehensive Corporate Governance Mechanism and Disclosure Quality: Evidence from the United Kingdom. *Turkish Journal of Computer and Mathematics Education (TURCOMAT)*, *12*(3), 2852-2872.
27. Kolawole, J. O., Ojewale, J. I., Adedayo, G. O., & Kafayat, F. A. (2023). Audit attributes and financial reporting quality among listed non-financial firms in Nigeria. *Zbornik Radova Ekonomskog Fakulteta Sveučilišta u Mostaru,* 9, 60-85.
28. Laksmana, I. (2008). Corporate board governance and voluntary disclosure of executive compensation practices. *Contemporary accounting research*, *25*(4), 1147-1182.
29. Majiyebo, O. J., Okpanachi, J., Nyor, T., Yahaya, O. A., & Mohammed, A. (2018). Audit committee independence, size and financial reporting quality of listed deposit money banks in Nigeria. *IOSR Journal of Business and Management*, *20*(2), 40-47.

30. Menon, K., & Williams, J. D. (1994). The use of audit committees for monitoring. *Journal of accounting and public policy*, *13*(2), 121-139.
31. Nawafly, A. T., & Alarussi, A. S. (2019). Impact of board characteristics, audit committee characteristics and external auditor on disclosure quality of financial reporting. *Journal of Management and Economic Studies*, *1*(1), 48-65.
32. Pearce, J. A., & Zahra, S. A. (1992). Board composition from a strategic contingency perspective. *Journal of management studies*, *29*(4), 411-438.
33. Penman, S. H. (2007). Financial reporting quality: is fair value a plus or a minus?. *Accounting and business research*, *37*(sup1), 33-44.
34. Pfeffer, J., & Salancik, G. (1978). External control of organizations—Resource dependence perspective. In *Organizational behavior 2* (pp. 355-370). Routledge.
35. Pincus, K., Rusbarsky, M., & Wong, J. (1989). Voluntary formation of corporate audit committees among NASDAQ firms. *Journal of accounting and public policy*, *8*(4), 239-265.
36. Schmidt, J., & Wilkins, M. S. (2013). Bringing darkness to light: The influence of auditor quality and audit committee expertise on the timeliness of financial statement restatement disclosures. *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, *32*(1), 221-244.
37. Song, J., & Windram, B. (2004). Benchmarking audit committee effectiveness in financial reporting. *International journal of auditing*, *8*(3), 195-205.
38. Srinivasan, S. (2005). Consequences of financial reporting failure for outside directors: Evidence from accounting restatements and audit committee members. *Journal of Accounting Research*, *43*(2), 291-334.
39. Sulaiman, N. A. (2017). Oversight of audit quality in the UK: insights into audit committee conduct. *Meditari Accountancy Research*, *25*(3), 351-367.
40. Tran, T., Ha, X., Le, T., & Nguyen, N. (2019), Factors affecting IFRS adoption in listed companies: Evidence from

Vietnam, *Management Science Letters*, Vol (13), No (9(, p-p: 2169-2180.
41. Ugrinowitsch, C., Fellingham, G. W., & Ricard, M. D. (2004). Limitations of ordinary least squares models in analyzing repeated measures data. *Medicine & Science in Sports & Exercise*, *36*(12), 2144-2148.
42. Vafeas, N. (1999). Board meeting frequency and firm performance. *Journal of Financial Economics*, 53(1), 113–142.